GS (93)

ترجمات سياسية
12/1993

الإسلام و الغرب

غسان سلامة

ISLAM AND THE WEST

Ghassan Salame

فورين بوليسى
رقم ٩٠ ربيع ١٩٩٣

FOREIGN POLICY
NUMBER 90 SPRING 1993

تقديم

لم يعد من قبيل المغالاة القول إن معاداة الاسلام السياسى قد استقرت فى الوجدان الغربى – بشكل ارادى أو لاإرادى – كمسلمة غير قابلة للنقاش . وقد نشط المحللون الغربيون فى البحث عن سبل التعامل مع هذا العدو الجديد وفق رؤى إما براجماتية تدعو إلى الاستعداد المبكر لاستقبال الاسلاميين كبديل آت لا محالة من الأنظمة القائمة ، وإما تقليدية تبحث عن سبل مواجهة ذلك الخطر قبل ان يصبح حقيقة ماثلة . ولم يُعن أحد – سوى قلة نادرة – بالتعرف الصحيح إلى ذلك « العدو » – برغم أهمية التعرف عليه على الأقل لتحديد قوته وسبل التعامل معه ، والاهم لتجنب معاداة غير الأعداء أو استهدافهم من دون مبرر .

بين هذه القلة النادرة تميزت محاولة قدمها باحث عربى الأصل هو غسان سلامة أستاذ العلوم السياسية فى باريس . غير أنه يصعب القول انها رؤية عربية لقضية الاسلام والغرب انما هى رؤية تخاطب الغرب وتتحدث بأسلوبه وتنطلق من رؤيته وتستكمل نواحى القصور والنقص فى تلك الرؤية .

أهم ما يميز محاولة سلامة انها تواجه الناس فى الغرب بحقيقة جهلهم بالشىء الكثير عن الاسلام والتحدى الذى يفرضه والقوة التى يتمتع بها ومن ثم تواجههم بقصورهم عن تقديم سياسة مفيدة فى هذا الشأن .

وهى هكذا محاولة تعريفية تطرح الاسلاميين كطرف فى عملية ثلاثية طرفاها الآخران هما الأنظمة الحاكمة بما فيها المؤسسات الدينية التقليدية والغرب ، وتطرح العلاقة بينهم على النحو التالى :

الاسلاميون الحاليون هم الجيل الثالث من المناضلين الذين يستلهمون الدين منذ اوائل هذا القرن من خلال المشاركة فى حركات التحرر الوطنى مع القوميين الذين استأثروا بالسلطة بعد الاستقلال والجيل الثانى هو الذى حاول إعادة تنظيم نفسه فى مرحلة ما بعد الاستقلال لمواجهة توجه الانظمة القومية إلى استلهام الغرب بشكل شبه كامل ، لكنه تعرض للتنكيل ، ولم يتمكن من مواجهة تيار التغريب .

أما الجيل الحالى فهو يرى الفرصة سانحة امام النزعة الاسلامية كى تدمر احتكار القوميين للحكم . وهذا الجيل يتميز بأنه اكثر صبرا من الجيلين السابقين واقل تعجلا للسلطة ، ويتبنى منهج الصعود المتأنى من خلال أسلمة تدريجية للمجتمع . ومن خلال هذا المنهج نجح فى تحقيق مكاسب متتالية ، مثل التعديلات النسبية فى الدساتير وبعض القوانين فى بلدان مثل مصر والسودان والجزائر ، والسيطرة على النقابات المهنية مثل نقابات المهندسين والمحامين

والأطباء والمعلمين ، وانشاء مناطق تستبعد منها سلطة الحكومة تدريجيا وتحل محلها إدارة مباشرة من جانب المناضلين الاسلاميين انفسهم .

وهذه فى رأى الكاتب أجدر بلفت الانتباه من الأحداث الرنانة مثل الثورة فى ايران واغتيال السادات وانقلاب السودان .

كذلك يتميز ذلك الجيل بأنه يأتى من داخل الحرم الجامعى فى شكل كوادر تلقت تعليما غربى الاسلوب خاصة فى الاقسام العلمية بالجامعة ولايمثل ذلك اى تناقض مع رفضهم للحداثة ذات الاسلوب الغربى « إذ انهم يؤمنون بأن ذلك الرفض ينبع من فهم اساسى للوجهة التى يمكن ان تقودهم اليها تلك الحداثة » .

ورغم اجتماع الموجة الثالثة أو الجيل الثالث على صفات مشتركة إلا ان الكاتب يكرر التحذير الذى سبق أن حذر منه محللون آخرون من دون جدوى ، وهو انه « سيكون من الخطأ البيّن الجمع بين الفرق الاسلامية فى سلة واحدة باعتبارها كيانا واحدا متناغما » ، فهذه الموجة الثالثة « متباينة وإن كانت متنامية » . والأدلة على ذلك عديدة يسوقها سلامة قائلا « لقد ساند بعض المجموعات الاسلامية العراق خلال حرب الخليج ، وساند البعض الآخر التحالف أو أصدر بيانات متضاربة . والبعض منها يسعى إلى ذلك النوع من السلوك المشرف والجاذبية الكبيرة لمعرفتها انه ضرورى للوصول إلى السلطة ، فى حين يعمل البعض الآخر فى مجموعات صغيرة، سرية ، ميالة للعنف تعرف باسم الجماعات » .

ما الذى يعنيه ذلك التقديم ؟

– ان الاسلاميين كانوا فى وقت ما جزءا من التيار القومى ولهم نفس مشروعه القومى المعادى للغرب .

– ان العداء بين الاسلاميين والقوميين بدأ عندما تخلى القوميون عن مشروعهم فى منتصفه بل تخلوا عن الاسلاميين شركائهم فى النضال بإبعادهم عن السلطة وضربهم .

– ان هدف الاسلاميين هو كسر احتكار القوميين ، الذين لم يعودوا كذلك ، للسلطة كخطوة لاستكمال المشروع الذى لم يتم .

– ان الاسلاميين ، هكذا ، يطرحون انفسهم باعتبارهم القوة الحقيقية المعادية للإمبريالية « وانهم يدفعون الصراع معها خطوة أخرى إلى الامام ، وذلك بمقاومة ليس فقط الهيمنة السياسية للغرب وانما أيضا افكاره المتطفلة مثل الليبرالية والاشتراكية والعلمانية » .

ثم يقدم الكاتب بعدا آخر مفيدا للتعرف على الاسلاميين هو اهتمامهم العميق بالسياسات الدولية . وهو يرى أن ثمة دروسا مهمة استوعبها الاسلاميون من التجارب الدولية

التى كان الغرب طرفا مباشرا أو غير مباشر فيها خاصة التجربة الأفغانية التى يرى انها كونت كادرا قياديا فى المجموعات الاكثر تطرفا فى الجزائر ومصر وتونس ودول الخليج ، وانهم يمثلون « أسوأ صداع حاليا لتلك النظم » ... وكذلك تجربة الجزائر التى كان درسها الرئيسى هو عدم الثقة بالنظم المحلية أو الحكومات الغربية عندما تدعو لانتخابات ديمقراطية لأنه « عندما يبدى السكان تفضيلهم للمرشحين الاسلاميين يتم وقف العملية الانتخابية بوحشية » . أما تجربة حرب الخليج الثانية فقد أعطت مؤشرا لشروط التدخل الغربى فى العالم الاسلامى وهى ان يقتل المسلمون المسلمين لا أن يقتل غير المسلمين المسلمين ، أو ان يكون التدخل للمحاربة نيابة عن المسلمين الأغنياء ضد المسلمين الفقراء . غير ان حرب الخليج الثانية فعلت شيئا أهم هو انها أعطت الإسلاميين « حججا قوية على ان النظم القومية ذات الاتجاه العلمانى ليست ندا للغرب » . فضلا عما سببته للأنظمة الحاكمة من ذعر وصفه الكاتب بـ « رهاب الأجانب » اى الخوف من التدخل الاجنبى المتكرر فى العالم العربى والاسلامى . وفى رأيه ان الاسلاميين قد يستثمرون هذا الخوف لتحدى ومضايقة وأخيرا لإسقاط النظم القائمة » .

عندما ينتقل الكاتب إلى الاجابة عن السؤال المحورى ، التقليدى : « ما العمل ؟ » يصدر إجابته الموسعة القائمة على معرفته بالاسلاميين بجملة انتقادات للسياسة الغربية الحالية وللأنظمة الحاكمة وللاسلاميين انفسهم وإن كان بعض مايطرحه هو يستوجب النقد أو التفسير .

فهو ينتقد قول أهل الغرب إن الحل هو المزيد من الديمقراطية كبديل من النظم الحالية نافيا ان تكون الأزمة هى فشل النظم الحاكمة وانما هى الضعف الكامل للمعارضة غير الدينية التى تعرضت فى رأيه لعمليات قمع وتنكيل اضعفتها وأخلت الساحة للاسلاميين « المتسامح معهم » ليملئوا الفراغ الفكرى المتولد عن غياب الاتجاهات القومية والليبرالية والماركسية – ولابد من التساؤل هنا عن مصدر ومبرر استثناء الاسلاميين من الاتجاهات المقموعة .

كما انه ينتقد إحجام الانظمة الحاكمة عن الاستعانة الشكلية بالاسلاميين من خلال السماح لهم بمشاركة هامشية فى الحكم كما فعلت الانظمة الغربية مع الشيوعيين عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية . وفى رأيه ان تلك المشاركة الصورية ستكشف عجز الاسلاميين عن المشاركة الجدية فى الحكم فى الوقت الذى ستروى فيه عطشهم للسلطة ، لكنه يعود إلى التمييز بين التجربتين فى مقارنة يخرج منها بأن الناس « الذين لم يألفوا الانتخابات الحرة وغير الواعين بما هو الثمن قد يثبت انهم متقلبون ولا يمكن التنبؤ بسلوكهم ، وفى خضم تفجر الحماس الشعبوى قد يصل ذلك بالاسلاميين إلى السلطة » .

فى الوقت نفسه فإن الغرب واقع فى مأزق بين دعم الديمقراطية التى قد تخلق ايران

أخرى اى « حكما ظلاميا آخر » ، و تجاهل عمليات عرقلة الديمقراطية وهو مأزق لا يمكن الاستمرار فيه . والحل فى هذه الحالة كما يطرحه الكاتب هو التمسك بخمسة مبادئ توجيهية فى التعامل مع الاسلاميين .

* اولها تجنب وضع الاسلاميين كلهم فى سلة واحدة والنظر اليهم فقط من منظور التهديد الامنى . فهذا فى رأيه خداع للنفس ومجافاة للعدل . والأمر يتطلب التعرف على الاسلاميين بعيداً عن الصورة المشوهة [التى تتضمن فى رأى سلامة القول بتفرد الاسلام واكتفائه الذاتى وهو قول يعتبره محاولة سيئة النية من بعض المحللين الغربيين والاسلاميين المحليين] وبعيدا عن بخس الخدمات المجتمعية التى يقدمها الاسلاميون .

* ثانيا ، تشجيع الانظمة الحاكمة على ضم الإسلاميين المعتدلين إلى الحكم « فلم يعد فى الامكان تجاهل الاتجاه الايديولوجى الاسلامى » و التفاوض على مواثيق تضمن عدم الانقلاب على العملية الديمقراطية من اى طرف «وينبغى الا ننسى ابدا ان معظم الحكومات بل كثيرا من مجموعات المعارضة العلمانية لم تثبت انها اكثر التزاما بالديمقراطية من الاسلاميين».

* ثالثا ، انتقاد الغرب لانتهاكات حقوق الانسان ، والغش فى العملية الانتخابية عندما يقعان وليس عندما يتعارضان مع مصالح الغرب وإلا فلا ينبغى ان يدهش « من ان خطابه الأخلاقى يحظى بالسخرية فى العالم الثالث » .

* رابعا ، حماية الاقليات واحترام الجماعانية التى هى ضد الاستبداد والحكم المتعسف. فقد وفر الاسلام تاريخيا اشكالا « صيغا » للإبقاء على مجموعات من التشريع داخل نظام الحكم الواحد . ولاشك فى ان العودة لتلك الاشكال الفريدة من التعدد القانونى والاجتماعى «ايسر وربما اكثر إلحاحا من انشاء تعددية غربية » فضلا عن ان استعداد الاسلاميين للالتزام بتلك التعددية « اكبر من استعدادهم للالتزام بالسياسات التعددية من طراز << وستمنستر >> » .

* خامسا ، وأخيرا ، يجب ان يوقف الغرب نهجه الانتقائى للتدخل العسكرى الذى يتكرر بشكل ملحوظ حين يكون القاتل والمقتول من المسلمين بينما يندر حين يكون القاتل قوة غير مسلمة .

تلك المبادئ التوجيهية التى لا محل للخلاف عليها (وإن كان الخلاف على بواعث بعض منها) هى من وجهة نظر الكاتب الوسيلة الوحيدة لنفى اتهام الازدواجية عن الغرب وتجنب «الدفعة التى يحتاج إليها الاسلاميون للاستيلاء على السلطة » .

وهذه المبادئ قد تقرأ كأنها نصائح للتخلص من « خطر » وصول الاسلاميين إلى الحكم

وليست للتعامل مع الاسلاميين أيا كانت نتيجة معركتهم مع النظم الحاكمة .

* * *

لو قبل الغربيون بهذه النصائح – والأرجح انهم سيرفضونها – فإنهم بذلك يقبلون بمشاركة الاسلاميين المعتدلين فى الحكم . ولما كانوا اقدر ، فى براجماتيتهم ، على تجنب الوقوع فى شرك تلك النصيحة فإنهم إن يفعلوا فسيكون ذلك تسليما بإرادة الواقع .

إن منهم – اى من الغرب – من ينصح بذلك بدوره . وتلك فرصة كبيرة أمام قوى التغيير الاسلامية للتقدم . ويحتاج الأمر من الاسلاميين إلى العناية بخطابهم السياسى الموجه للرأى العام الغربى وتأكيد تمايزهم عن المواقف المتطرفة المتعصبة التى تؤخذ على بعضهم وتشوه مجموع مواقفهم ، والتنبه إلى انهم وإن كانوا هم البديل التاريخى من القوميين فإن هؤلاء لايزالون ذوى تأثير ، وهم أقرب فى تكوينهم الفكرى والعقيدى لهم .

مايو ١٩٩٣

الإسلام و الغرب

غسان سلامة

الآن وقد انتهت الحرب الباردة ، حدد كثيرون من خبراء الاستراتيجية الغربيين عدوا جديدا للغرب : الاسلام . لكن هؤلاء الخبراء لا يعرفون إلا اقل القليل عن الاسلام : فما هو التحدى الذى يفرضه ؟ وما مدى قوته ؟ وهل تفيد السياسة الغربية أم تضر ؟ والاجابة عن هذه الاسئلة ستحدد بدرجة كبيرة جدول الأعمال الدولى لبقية هذا العقد .

إن البرنامج السياسى للاسلاميين ، الذين عادة مايُدْعَوْن على نحو خاطئ « الاصوليين الاسلاميين » ، يسعى إلى إحياء الوضع القديم للامور بصورة مثالية على نحو مغالى فيه . وهم فى هذا يتحركون جزئيا بدافع من الاغتراب عن النظام العالمى الراهن الذى يرون أن وضع العالم الاسلامى فيه قد أصبح هامشيا بصورة ظالمة فى ضوء أمجاد الاسلام السابقة . ويتمثل نقدهم الأساسى للقوى القومية التى حكمت البلدان الاسلامية منذ الاستقلال فى أن القومية وإن كانت تهدف الى التخلص من الهيمنة السياسية والعسكرية الغربية ، فإنها لم تجرؤ على تحدى مفاهيم وأساليب الحكم الغربية وإعادة التراث الاسلامى . ويسعى الاسلاميون للاعتراف بهم باعتبارهم القوة الحقيقية المعادية للإمبريالية ، وبأنهم يدفعون الصراع معها خطوة أخرى للامام وذلك بمقاومة ليس فقط الهيمنة السياسية للغرب وانما ايضا افكاره المتطفلة مثل الليبرالية والاشتراكية ،والعلمانية .

وفى معارضتها لبرنامج الاسلاميين تواجه حكومات العالم الاسلامى حرجا ثلاثيا . أولا ، لأنها نادرا ماتحدت الرؤية العالمية الغربية ، ومن ثم فشلت فى أن تطور عوامل بديلة لإضفاء المشروعية غير هاجس الاستقلال السياسى والاصالة الثقافية المستحوذ عليها . ثانيا ، كانت نظم الحكم هذه عاجزة عن إقناع شعوبها بانها حققت نجاحات دائمة فى المهام التى اعلنتها لنفسها : « تحرير فلسطين » ، والوحدة العربية أو الاسلامية ، والمشاركة السياسية ، والازدهار الاجتماعى والاقتصادى . ثالثا ، أنها تعتمد أكثر فأكثر على الدعم الاجنبى للبقاء فى السلطة ومواجهة المعارضة الداخلية وعدوان جيرانها . وقد تجلى هذا الاعتماد فى أوضح صورة فى الحملة التى قادها الامريكيون لاستعادة الكويت من العراق بعد أن كانت قد ضمتها لها . كما

غسان سلامة مدير الدراسات فى المركز الوطنى للبحث العلمى واستاذ العلاقات الدولية فى معهد الدراسات السياسية فى باريس .

تأكد ذلك فى شعور الغرب بالراحة ، الذى تم الاعراب عنه علانية بصورة مبالغ فيها ، لإيقاف العسكريين للعملية الانتخابية فى الجزائر ، التى كانت تهدد بأن تصل بالموالين للاسلاميين إلى السلطة .

ومن ثم ، فان معظم النظم القائمة تعانى من ضعف لصيق بها فى مواجهة التحدى الاسلامى الصاعد . ان الاسلاميين يحظون بجاذبية شعبية بسبب سعيهم لاستكمال نفس البرنامج الذى ابتدعته النظم الوطنية لكنها عجزت عن تحقيقه – سواء بسبب تفشى الفساد فى هذه النظم ، وتبديدها لموارد النفط ، واعتمادها على الغرب ، أو خضوعها مؤخرا لقيود صندوق النقد الدولى ، واستمرار عدم اهتمامها بالتراث والتقاليد .

ان الاسلاميين يتبنون فى الجوهر برنامج القوميين ويترجمونه بمصطلحات دينية ، ويعدون بتحقيقه فى اللحظة التى يظفرون فيها بالسلطة . وهكذا ، فان الاسلاميين يجسدون مزيجا غامضا من الاستمرارية فى السياسة وتحولا جذريا فى هوية الصفوة . فالزعيم الاسلامى الجزائرى ، عباس مدنى ، وهو نفسه مناضل سابق فى جبهة التحرير الوطنى ، التى حكمت البلاد منذ الاستقلال ، يصر على أن برنامج جبهة الانقاذ الاسلامية هو عودة للأسس «الحقيقية» لجبهة التحرير الوطنى خلال حرب التحرير التى انتهت منذ ٣٠ سنة مضت . وفى أماكن أخرى ، يجتذب الاسلاميون آلاف المواطنين من ذوى التجربة السياسية فى الأحزاب القومية والبعثية والناصرية أو حزب مصدق ، الذين خاب أملهم بسبب عجز هذه الاحزاب عن الوفاء بوعودها . وقد لاحظت مفكرة لبنانية ، منى الصلح ، انه منذ ٢٠ سنة خلت كانت مجموعات الصفوة العربية قومية فى الأساس فى حين كانت الجماهير ذات نزعة دينية . قد تكون هذه الصيغة مفرطة فى التبسيط ، لكنها دقيقة تماما . فالاحياء الاسلامى ، بمعنى ما ، هو نوع من تكيف الصفوة مع ما تفضله الجماهير .

ونظرا لأن « جبهة الانقاذ الاسلامية هى ابن شرعى لجبهة التحرير الوطنى » ، مثلما أوضح عالم الاجتماع الجزائرى محمد حربى ، فانه سيكون من الخطأ المروع الاعتقاد بأن المجموعات الاسلامية الحالية قد نبعت أصلا فى تلك القطاعات التقليدية من المجتمعات الاسلامية التى كانت تعارض سياسات التحديث فيما بعد الاستقلال . وتبين المسوح الاجتماعية فى بلدان مثل الجزائر ومصر ولبنان ، أن المناضلين الاسلاميين ينزعون إلى أن يأتوا من الحرم الجامعى وليس من بين الأميين . وهناك نتيجة مدهشة تم التوصل اليها هى قوة الاسلاميين فى الاقسام العلمية فى الجامعة بالمقارنة بالدراسات الادبية أو القانونية . ويؤمن دارسو العلوم بأن رفضهم للحداثة بالاسلوب الغربى ينبع من فهم أساسى للوجهة التى يمكن أن تقودهم الحداثة

اليها . وهم جدّ نقادون للمؤسسة الدينية التقليدية التى يرون انها كانت جدّ سلبية وجدّ خاضعة للحكومة . والواقع أن المثقفين الدينيين (العلماء) هم فى الأساس موظفون لدى الدولة فى معظم البدان . و هكذا ، ففى ايران ، بعد الثورة ، فرض آية الله روح الله خومينى تلاميذه وانصاره على « مؤسسة رجال الدين » الشيعية التقليدية .

ولا غرو فى أن المناضلين الاسلاميين يحظون بصفة عامة باستقبال فاتر من المؤسسة الدينية التقليدية فى بلادهم . ففى مصر يقف علماء الازهر (الجامعة الاسلامية التى احتفلت مؤخرا بمرور ألف عام على قيامها) إلى جانب الحكومة . وفى السعودية ، فان معظم رجال الدين يؤيدون حكم أسرة سعود ويعملون كمتحدثين رسميين عن النظام ومدافعين عنه . وفى الجزائر ، لم يشترك معظم رجال المؤسسة الدينية فى محاولة جبهة الانقاذ الاسلامية للاستيلاء على السلطة .

واليوم ، يمثل الاسلاميون بالفعل الجيل الثالث من المناضلين الذين يلهمهم الدين . كان الجيل الأول جزءا لا يتجزأ من حركة التحرير الوطنى ضد الهيمنة الأجنبية ، وكانوا فى بعض الأماكن مثل المغرب العربى وايران يمثلون أحيانا الاتجاه الأكبر داخل تلك الحركة . وعندما أسس حسن البنا الإخوان المسلمين فى ١٩٢٨ ، كان التصور هو أنها جزء من النضال الوطنى ضد المستعمرين البريطانيين وأصبحوا يمثلون ثلاثة ملايين مناضل عشية انقلاب الضباط الأحرار فى ١٩٥٢ . وفى العراق ، لم يكن فى الإمكان التفرقة بين مؤيدى « ثورة ١٩٢٠ » ضد فرض الحكم البريطانى ، الدينيين والقوميين . وكانت جبهة التحرير الوطنى الجزائرية اسلامية بقدر ما كانت قومية فى نضالها ضد الاستعمار الفرنسى .

وفيما بعد الاستقلال ، فرض القوميون احتكارهم لسلطة الدولة . ففى معظم بلدان الشرق الأوسط ، استولى الضباط العسكريون ، القوميون والعلمانيون ، على جهاز الدولة وأبعدوا العناصر الدينية من النضال المعادى للغرب . وجرى قتل الاخوان المسلمين فى مصر والعراق وسورية ، و أعدم جمال عبد الناصر فى مصر زعيم الاخوان فى القاهرة ، وكان حزب البعث جد عنيفا مع الحركات الدينية فى العراق وسورية . واتبع مصطفى كمال (اتاتورك) فى تركيا ، وشاه ايران ، والحبيب بورقيبه فى تونس سياسات تستلهم الغرب على نحو واضح ، خاصة فى الأمور التى تتعلق بحقوق المرأة ، والاحترام العام لصيام رمضان ، حتى الزى الشخصى . وهكذا كان الجيل الثانى من المناضلين الإسلاميين مكونا من « شهداء » – ممن قام زملاؤهم بقتلهم ، وسجنهم ، أو نفيهم .

وتواجه الحكومات حاليا الجيل الثالث من المناضلين ، الذين دعمهم انتشار التعليم على

نطاق كبير والسخط على النظم القائمة . وتجيء هذه الموجة الجديدة أساسا من الكوادر المتعلمة جيدا ممن حصلوا على تعليم غربى الأسلوب لكنهم لم يجدوا وظيفة بسهولة . وهم يرون أنه تتوافر للنزعة الاسلامية حاليا الفرصة لدحر احتكار القوميين للسلطة ، مثلما تبدى فى ايران والسودان ، ومثلما كان سيحدث فى الجزائر . وهم بصفة عامة أكثر صبرا من أسلافهم فيما يتعلق بالوصول للسلطة السياسية ، وهم يعتزمون الضغط على الحكومات لتطبق بصورة تدريجية البرنامج الاسلامى قبل ان يتحدّوا حكم النظام القائم بصورة مباشرة . فعلى سبيل المثال ، فرض الاسلاميون فى ١٩٨٠ تعديلا فى الدستور المصرى يجعل الشريعة هى المصدر الرئيسى للتشريع ، وتمكنوا من فرض الشريعة عمليا فى موريتانيا فى ١٩٨٣ وفى باكستان فى ١٩٨٥ . وأجبروا جبهة التحرير الوطنى فى الجزائر على تعديل قانون الاسرة فى ١٩٨٤ وفرضوا تغييرات فى قانون العقوبات فى السودان عندما كان جعفر نميرى فى السلطة . و اتجهت الحكومات لتقديم تنازلات لتقليل تعطش الاسلاميين للسلطة . بيد أن التنازلات لم تمنع المجموعات الاسلامية من محاولة السيطرة على النقابات المهنية (مثل نقابات المهندسين والمحامين والاطباء والمعلمين) أو من انشاء « مناطق اسلامية » تستبعد منها سلطة الحكومة تدريجيا وتحل محلها إدارة مباشرة من قبل المناضلين الاسلاميين انفسهم للنظام العام ولتقديم الخدمات الاجتماعية . وتتضمن هذه المناطق ، أحياء معينة فى القاهرة ، وبعض محافظات الصعيد ، ومدينة حماة فى سورية قبل قيام الجيش بتدميرها ، والضواحى الجنوبية لبيروت ، ومعظم قطاع غزة ، وحاليا بعض مناطق المستنقعات فى جنوب العراق .

ومن ثم ، فمن قصر النظر التركيز فقط عل الأحداث التى حركها الاسلاميون والأشد لفتا للنظر ، مثل الثورة فى ايران ، واغتيال انور السادات ، والانقلاب فى السودان ، ونتائج الانتخابات فى الجزائر ، إذ إن ما يعادل ذلك أهمية ، ملاحظة النقاط التى يحرزها الاسلاميون فى كل مكان تقريبا فى دفع الحكومات الى اعتماد تدابير اسلامية والتغاضى عن سيطرتهم على النقابات المهنية ، وحرم الجامعات ، وأحياء المدن الداخلية . وأيا كانت محصلة محاولات الاسلاميين للسيطرة على الحكومات ، فان إعادة أسلمة المجتمعات تتقدم باطراد . وقد أصبحت هذه الحقيقة هاجسا يشغل الاقليات غير المسلمة والأعضاء العلمانيين فى طبقة المثقفين ، وان لم يشغل ذلك رجل الشارع بالضرورة . ويبدو أن معظم الحكومات عاجزة عن وقف هذه الحركة ، ان لم تكن تعجل بها على نحو غير مقصود من خلال العقوبات العشوائية .

وقد كسبت هذه الحركة بصفة خاصة فى البلدان التى ألمت بها نوازل ، مثل الزلزال فى تبسه ، الجزائر فى ١٩٨٩ ، وفى مصر ١٩٩٢ ، وفيضانات ١٩٩٠ فى جنوب تونس . ففى حينه

برهن الاسلاميون سريعا على كفاءتهم فى تقديم الغوث والمواساة للضحايا ، فى حين اثبتت الحكومات غير الكفء ذبولا شاملا فى سلطة الدولة فى العالم الثالث ، سواء كان التحدى الاسلامى قائما أو لم يكن . وبخلاف هذه الازمات ، فان الاسلاميين يقدمون العون للكثيرين : توزيع نسخ مصورة من الكتب المرتفعة الثمن فى الجامعات ، وتوفير العلاج الطبى المجانى ، والدفاع عن واضعى اليد فى ضواحى المدن وخدمتهم ، وتنظيف الشوارع ، وتوفير الحماية للمتسللين ، وتقديم كل أنواع الخدمات الاجتماعية . وفى الوقت نفسه ، نادرا ما كانت الحكومات قادرة على الرد على ذلك – لأنها ابتليت ببيروقراطيات عاجزة وفاسدة ، وببرامج تقشف مالى صارمة ، وبتحديات ديمجرافية ثقيلة .

والموجة الثالثة من النزعة الاسلامية متباينة وان كانت متنامية . وسيكون من الخطأ البيّن الجمع بين الفرق الاسلامية فى سلة واحدة باعتبارها كيانا واحدا متناغما : فقد ساند بعض المجموعات الاسلامية العراق خلال حرب الخليج ، وساند البعض الآخر التحالف أو أصدر بيانات متضاربة . والبعض منها يسعى الى ذلك النوع من السلوك المشرف والجاذبية الكبيرة لمعرفتها أنه أمر ضرورى للوصول إلى السلطة ، فى حين يعمل البعض الآخر فى مجموعات صغيرة، سرية ، ميالة للعنف تعرف باسم الجماعات .

ففى مصر مثلا يفرق معظم المحللين (والحكومة فى الأوقات العادية) تفرقة واضحة بين الإخوان المسلمين ذوى التنظيم الراسخ ، الذين فازوا فى معظم الانتخابات الاخيرة للنقابات المهنية ، والجماعات التى تهاجم مسئولى الحكومة (مثلما حدث فى اكتوبر ١٩٩٠ عندما اغتيل رئيس مجلس الشعب) ، والمثقفين العلمانيين ، والسياح الغربيين أو تقتلهم . والتمييز بين تلك المجموعات وإن كان له مبرره ، لا يعنى بالضرورة أنها معادية لبعضها البعض . وللمفارقة ، فان المناهج المتطرفة ، تدعم ما يحظى به الاسلاميون المعتدلون من احترام . وفى انتخابات النقابات المهنية ، لم يتردد الاسلاميون المتطرفون فى مساعدة الاسلاميين المعتدلين على الظفر بغالبية المقاعد . ودفع ضغطهم المشترك الحكومة لأسلمة بعض السياسات ، بغية استرضاء المعتدلين وضرب المتطرفين . وتشير الاعتقالات الاخيرة لأعضاء من التيار الرئيسى للاخوان المسلمين المصريين إلى أن التمييز بين المجموعتين يغدو أقل وضوحا . وتواجه الحكومات معضلة محيرة : فلو جمعت الاسلاميين ، الباطل على العاطل معا ، فإنها تعمل بهذا على معاونة من هم أكثر تطرفا ، واذا ميزت بينهما ، فإنه ينبغى لها أن تسترضى المعتدلين بتنازلات جديدة .

رؤية عالمية إسلامية

يبدى الاسلاميون اهتماما عميقا بالسياسات الدولية . وهم يرون أن افغانستان تمثل قصة نجاح لهم : فقد اندفع الاسلاميون من بلدان كثيرة لمساندة أشقائهم ضد دولة « غربية » ملحدة ، هى الاتحاد السوفيتى . والواقع أن افغانستان تعتبر مثالا ملفتا للنظر لقدرة الاسلاميين على كسب حرب ضد قوة توسعية غربية . ويلعب كثيرون من العائدين من افغانستان أدوارا قيادية فى المجموعات الأكثر تطرفا فى الجزائر ومصر وتونس ودول الخليج . وهم مشهورون باسم « الأفغان » ، ويمثلون أسوأ صداع حاليا لتلك النظم .

وقد استلخص الاسلاميون نوعا آخر من الدروس من حكاية الجزائر : لا تثقوا بالنظم المحلية أو الحكومات الغربية عندما تدعو لانتخابات ديمقراطية ، فعندما يبدى السكان تفضيلهم للمرشحين الاسلاميين ، يتم وقف العملية الانتخابية بوحشية . و استخلص الاسلاميون من حرب الخليج أن الغرب مستعد لأن يحارب نيابة عن المسلمين الاغنياء ضد المسلمين الفقراء ، وان الغرب حاليا أكثر استعدادا للانغماس فى عمليات عسكرية فى العالم الاسلامى عما كان عليه خلال الحرب الباردة . كما استخلصوا درسا عن الغرب من التناقض بين معالجة ازمتى الصومال والبوسنة : فالغرب مستعد للتدخل عسكريا عندما يقتل المسلمون مسلمين آخرين لكنه يظل سلبيا ومنافقا عندما يتم قتل أهل البوسنة (المسلمين) على أيدى الصرب (المسيحيين) . وفيما يتعلق بانهيار الاتحاد السوفيتى ، فان الاسلاميين يشعرون بالرضاء لانهيار دولة ملحدة كانت تساند غرماءهم اليساريين فى العالم الاسلامى ، لكن الاسلاميين يشعرون بالقلق أيضا من جراء الفرص الجديدة والقوة المتزايدة المتاحة للغرب فى اعقاب تفكك أوصال الامبراطورية السوفيتية .

وفى الداخل ، نجحت المجموعات الاسلامية فى انتزاع الأموال من الحكومات ذات الاتجاه الاسلامى . فقد استمرت ايران تقدم الدعم المالى واللوجستى لمجموعات كثيرة ، ومن المؤكد أن السودان يأوى وربما يدرب آلافا من المناضلين من أرجاء العالم الاسلامى كله . ومع ذلك ، فان حكومات أخرى تدفع أيضا مستحقاتها ، سواء انطلاقا من توحد حقيقى مع بعض المجموعات الاسلامية أو كاستجابة لعملية تخويف محض . وقد ميز هذا المنهج الثنائى سياسة بلدان الخليج ، خاصة السعودية ، التى تدفع البنوك نيابة عنها أموالا لكثير من المنظمات الاسلامية بغية استخدامها ضد الأكثر علمانية فى المنطقة ، ومؤخرا جدا ، واصلت التمويل السخى لمنع هذه المجموعات من التحول لإيران وحدها بحثا عن الدعم ومن أن تصبح أدوات لتوسيع النفوذ الايرانى .

لقد أدت حرب الخليج إلى انتشار الشكوك واحيانا المنازعات العلنية بين المجموعات الاسلامية التى ساندت العراق و المحسنين اليها من دول الخليج ، لكن ذلك لم يصل الى حد القطيعة الواضحة : فلا تزال حكومات الخليج تدعم بعضا منها بدافع الخوف ، ويساعد أثرياء الخليج (بما فى ذلك أعضاء الأسر الحاكمة) فى تمويل المجموعات التى نبذتها حكومات الخليج بسبب توحدها مع اهداف الاسلاميين . كما تتلقى المجموعات الاسلامية الدعم من المغتربين العرب الذين كدسوا الثروة فى الخليج .

وبصفة أعم ، فان حرب الخليج أحدثت آثارا جانبية لم يتم الاعتراف بها عادة فى الغرب . فالغرب بهزيمته للنظام العلمانى فى بغداد والابقاء على العقوبات المفروضة عليه ، دعّم بصورة غير مباشرة الدول الاقليمية التى لها توجه دينى معلن ، سواء كان من النوع الشعائرى القائم على الامر الواقع كالسعودية ، أو من النموذج الثورى الايرانى . ربما تكون هزيمة العراق قد أثارت شهية القادة الايرانيين لتأكيد نفوذهم فى الشرق الأوسط . ولذا ، كانت الحكومات العربية عازفة عن أن تتغاضى عن ، ناهيك عن أن تؤيد ، شن هجمات عسكرية غربية جديدة على العراق فى يناير ١٩٩٣ .

كذلك وفرت هزيمة العراق (مثلما وفرت هزيمة مصر وسورية فى ١٩٦٧ على أيدى اسرائيل) للمجموعات الاسلامية حججا قوية على أن النظم القومية ذات الاتجاه العلمانى ليست ندا للغرب . على النقيض من ذلك ، فان الخوف من أن تنشط المجموعات الاسلامية فى الغرب ، يوفر مبررا للاعتقاد بأن ارتباطها بالخطاب الاسلامى ارتباط كفء . وإلا لماذا تشعر الحكومات الغربية بهذا القلق ؟ ومن ثم فان فكرة ان الغرب المسيحى مذعور من الاحياء الاسلامى سلاح فى أيدى الاسلاميين . والواقع ان الاسلاميين يعتقدون أن وجود اسرائيل باعتبارها دولة يهودية – أى دينية – يفسر نجاح اسرائيل فى الحروب ضد العرب . ويذكر الاسلاميون عادة أن اسرائيل تفوز لأنها مخلصة لدينها ، وأن العرب ينهزمون لأنهم لا يخلصون للاسلام بقدر كاف . وقد كان هذا كليشيها ايرانيا عبر الخمسة عشر عاما الماضية ، وهو الآن المقولة الاساسية التى تستخدمها جماعة حماس الاسلامية ضد منظمة التحرير الفلسطينية وسياساتها «العلمانية» .

ثمار القمع

ما العمل ؟ بالطبع ، يدعو كثيرون من أهل الغرب إلى مزيد من الديمقراطية كبديل من النظم الراهنة غير الدينية ، أو الدينية بصورة قليلة فحسب . والمؤكد أن هذه النصيحة مبسطة على نحو لا يجعلها مجدية . والواقع أن مصدر المأزق الحالى لا ينبغى البحث عنه فى فشل النظم الحاكمة بقدر ما ينبغى البحث عنه فى الضعف الكامل للمعارضة غير الدينية . ففى

معظم البلدان الاسلامية ، تركت عقود من القمع الذى تعرضت له الاتجاهات القومية والليبرالية والماركسية ، المجتمع وقد فقد اهتمامه بالسياسة وأصبح مفتوحا على مصراعيه ، وخلفت فراغا فكريا ، يملؤه حاليا المناضلون الاسلاميون أساسا . فقد ادرك الخومينى أن قمع الشاه للمجموعات الجمهورية والليبرالية واليسارية ، ييسر ثورته كثيرا . وفى مصر ، فانه مما ساعد الجماعات كثيرا فشل النظام فى التعاون مع المعارضة الليبرالية والعلمانية واعطائها أدوارا مهمة فى الحكم أو فى تنظيم أى انتخابات تنافسية حقا . وفى الجزائر ، احتفظت جبهة التحرير الوطنى بنظام الحزب الواحد الموحد ، الذى كان يعمل فى صحراء سياسية من صنعه ، حتى برزت جبهة الانقاذ الوطنى لتتحداه .

وقد فاقم رضاء النظم عن ذاتها ، صعود الإسلاميين . فبعد عقود من الاستبعاد ، أصبح الاسلاميون المتأخرون موضع تسامح أكثر من خصومهم العلمانيين ، بل تم تشجيعهم على مهاجمتهم ونبذهم . فقد دعم السادات رئيس مصر عودتهم لموازنة المعارضة الناصرية لحكمه فى حين تسامح النميرى فى السودان مع الإسلاميين وتبنى مطالبهم بينما كان يحارب الاحزاب الشيوعية والديمقراطية السودانية . ولمدة أربعة عقود أو ما إلى ذلك ، كان الاسلاميون حلفاء للملك حسين فى الأردن ضد القوميين الفلسطينيين والعرب الراديكاليين . واليوم ، فانه فى خضم المدّ الاسلامى ، تحاول النظم باحتراس أن تشرك قوى المعارضة العلمانية فى دفاعها ضد التحدى الاسلامى . لكن الشكوك المتبادلة وضعف المجموعات العلمانية ، يوهن من عملية دعم سلطة الدولة بصورة كبيرة .

وباسترجاع الماضى ، يتضح أن اللحظة الحقيقية للمقرطة كانت قد حانت منذ عقد أو عقدين مضيا ، عندما كان هناك بديل علمانى للنظم الحاكمة . فحينذاك ، كان الاسلاميون لايزالون هامشيين من الناحية السياسية ، وكان الخطاب السياسى علمانيا بصورة بارزة ، وكان معظم مجموعات الصفوة من المتعلمين فى الغرب ، وكانت الحكومات لاتزال قادرة على السيطرة على المجتمعات ، ولم تكن القنبلة الديمجرافية قد انفجرت بعد ، وكان التحضر لايزال أمرا يمكن تدبره ، ولم تكن الاحزاب العلمانية قد ساءت سمعتها بعد . لكن النظم كانت استبدادية بدرجة لم تسمح لها بإدراك الحاجة الملحة لمثل هذا التحول ، ناهيك عن اعتناقه ، ولم يكن النموذج السوفيتى قد فقد قيمته بعد ، وكان الغرب أقل انشغالا بحقوق الانسان والديمقراطية .

واليوم ، تواجه تلك النظم مشكلة مماثلة لتلك التى تعرض لها كثير من الحكومات الغربية بعد الحرب الثانية مباشرة : كيف تتعامل مع وجود أحزاب شيوعية كبيرة ، تمثل من ٢٠ إلى ٣٠ فى المئة من الناخبين ، فى حين لم تكن هذه الاحزاب مستعدة للالتزام بالمبادئ الاساسية للتغيير

الديمقراطى و السلمى للحكومات . واختارت الحكومتان فى فرنسا وايطاليا ترك الفرصة لتمثيل الشيوعيين فى البرلمانات ومجالس المدن لكنها ابعدتهم عن السلطة التنفيذية لعقود طويلة حتى انزوت الاحزاب الشيوعية من المسرح السياسى فى مطلع الثمانينيات .

ولو اتبعت الحكومات الاسلامية الحالية مسارا مماثلا ، فينبغى لها أن تسمح للمجموعات الاسلامية بأن تحشد مؤيديها وأن ترشح اعضاء لها لانتخابهم فى البرلمان ليعبروا عن آرائها ، ولينوبوا عن جمهورها ويمثلوا روابطها ، ويتولوا حكومات البلديات والمحافظات . والقيام بهذا قد يفضح عجز الاسلاميين عن الحكم و عن وضع سياسات اقتصادية واجتماعية تختلف جذريا عن (ناهيك عن أن تتفوق على) سياسات الحكومات القائمة .

لكن الحكومات لا تقبل هذه المقولة ، فهى تعتبر أن مثل هذا الانفتاح على الاسلاميين جدّ خطر . فالمجموعات الاسلامية قد تحظى بما يزيد على ٢٠ أو ٣٠ فى المئة من الأصوات فى انتخابات عادلة وحرة . وقد تبدى مثل هذا التأييد فى انتخابات الجزائر فى ٢٦ ديسمبر ١٩٩١ . وقد يثبت أن الناخبين ، الذين لم يألفوا الانتخابات الحرة وغير الواعين بما هو الثمن ، متقلبون ولايمكن التنبؤ بسلوكهم . وفى خضم تفجر الحماس الشعبوى ، قد يصل ذلك بالاسلاميين إلى السلطة ، خاصة إذا كان الحصول على الشعبية كافيا للوصول للحكم . وبالاضافة إلى ذلك ، فانه فى حين كان لدى بلدان أوروبا الغربية ، مشروع مارشال الذى ضخ ما يزيد على ١٠٠ مليار دولار (بأسعار اليوم) فى خزائنها ، واستفادت من وجود شخصيات كاريزمية لها مشروعيتها مثل شارل ديجول ، و ألسيد دى جاسبرى وكونراد أديناور ، الذين استطاعوا دحر التحدى الشيوعى ، فان القادة العلمانيين فى العالم الاسلامى الحالى لا يكادون يلهمون أحدا ، ولا تتوافر لهم مشروعات مارشال . ويتجه من يجلسون على ثروات النفط إلى استخدامها لدعم حكمهم الاستبدادى (وحكم جيرانهم الاستبدادى) وليس لإشاعة الديمقراطية.

والغرب من جانبه ، يبدو منزعجا من التحدى الاسلامى مثله فى ذلك مثل الحكومات المحلية . فما الذى يستطيع الغرب أن يفعله غير قمعه الناجح الى حد ما ، للعنف الدولى الذى يحركه الاسلاميون ؟ فالتأييد غير المشروط للديمقراطية يضايق الحكومات المحلية ويثير مشاعر متضاربة فى الغرب . ولا تريد أى حكومة غربية ان تواجه سوء حظ الرئيس جيمى كارتر الذى «أضاع » ايران لصالح قوة ظلامية من خلال وسائل ديمقراطية . ومن ناحية أخرى ، فان سياسة تعاقب أى عرقلة للعملية الديمقراطية – عدا فى البلاد الاسلامية – لايمكن الاستمرار فيها فى الأجل الطويل . ولاشك فى أن للاسلاميين حقًا عندما يقارنون العقوبات الغربية ضد الطغمة الانقلابية العسكرية فى هايتى ، والديكتاتورية العسكرية فى بورما ، أو نظام الرئيس

لقد ساعدت الهجمات الغربية على الاسلام والقوالب السلبية لوسائل الإعلام عن المسلمين، فى تأكيد جنون الارتياب الذى يشعر به الاسلاميون عن مؤامرة مفترضة للغرب لاستئصال شأفة الاسلام . كما أن بعض « الخبراء » الغربيين ، الذين عينوا نفسهم كخبراء ، ساعدوا الاسلاميين المتطرفين من خلال افراطهم فى وصف الاسلام بأنه دين فريد للغاية . والاسلاميون أيضا ، يودون أن يعتقد أشقاؤهم المسلمون أن الاسلام مكتف بذاته حقا بحيث لايمكن له أن يتكيف مع الحداثة والديمقراطية . وقد حان الوقت لفضح التحالف الضمنى بين الحرس القديم من المستشرقين الغربيين والموجة الجديدة من الاسلاميين المحليين ، حول تفرد الاسلام المفترض والمحدد بسوء نية .

ثانيا ، ينبغى للغرب أن يشجع النظم القائمة على أن تربط تدريجيا القوى الاسلامية المعتدلة بحكوماتها . فلم يعد فى الامكان تجاهل الاتجاه الأيديولوجى الاسلامى ، وينبغى أن يشترك الاسلاميون فى الهيئات التشريعية للدولة وبعد ذلك فى الفروع التنفيذية للسلطة . وفى البدء ، ينبغى التفاوض على مواثيق ما قبل الانتخابات بين الحكومة والقوى السياسية الاخرى، بما فى ذلك الإسلاميون . وينبغى للمواثيق أن تضمن أن العملية الديمقراطية وان كانت تدريجية، لن يقوم أى طرف بالانقلاب عليها . وينبغى ألا ننسى أبدا أن معظم الحكومات بل كثيرا من مجموعات المعارضة العلمانية لم تثبت أنها أكثر التزاما بالديمقراطية من الاسلاميين . وبالاضافة لذلك ، فان قوانين الانتخابات ينبغى أن تستبعد انفراد ظافرٍ واحدٍ بكل المكاسب ، فذلك أمر غير ملائم كلية فى البلدان التى تكون الديمقراطية فيها جدّ هشة بحيث لا يمكن تعرضها لذلك الشكل الفظ من انتقاء القائد .

وقد توصل بعض البلدان إلى أحلاف تسبق تنظيم الانتخابات . فقد وضعت الكويت ميثاق جدة ، ولبنان اتفاقيات الطائف ، والاردن الميثاق الوطنى ، واليمن ميثاق الوحدة . ولسوء الحظ ، فان تلك التجارب فى المقرطة التدريجية ، بما فى ذلك الضمانات لاستمرار العملية نفسها ، راحت ضحية المناورة من قبل الحكومة ، فى حالة اليمن ، أو من قبل جار قوى ، فى لبنان . ولم تُعتمد مثل هذه التجارب فى البلدان الأكبر و الأكثر نفوذا . ولكن أيا من هذين القيدين لايقلل من سلامة الوصول لضمانات متبادلة قبل الانتخابات .

ثالثا ، ينبغى للغرب أن ينتقد انتهاكات حقوق الانسان والغش فى العملية الانتخابية عندما يحدثان . فمصداقية الغرب قليلة بشأن القضايا التالية : إن إدانة صدام لها مايبررها ، لكن لم يتم التدقيق بصورة منتظمة فى أحوال أى جار من جيرانه الذين لا يقلون عنه ديكتاتورية . كما أن خطاب الغرب بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية يبدو على الدوام مشروطا

بالاعتبارات الاستراتيجية . ومثل هذه المشروطية قد تكون مشروعة – فالحملات الصليبية من أجل الاخلاقيات تتوقف عندما تبدأ المصالح – لكن الحكومات الغربية لا يمكنها أن تدعى أن لديها مستوى أخلاقيا أعلى من مستوى القوى المعادية للغرب . فالغرب انتقائى حقا فى اختياره للأعداء مثلما هو انتقائى فى قرارات الامم المتحدة التى يرغب فى أن يراها منفذة ، ومن ثم ينبغى ألا يدهش من ان خطابه الاخلاقى يحظى بالسخرية فى العالم الثالث .

رابعا ، يجدر بالدول الغربية أن تعترف بأن الديمقراطية لاتقوم بالضرورة على النظام المنادى بإعطاء صوت واحد للشخص الواحد . ففى المجتمعات النامية المعقدة ، تكون حقوق المجتمعات الاثنية والطائفية المعقدة مهمة بقدر أهمية حقوق الانسان أو حقوق الافراد . إن الفردانية ليست فلسفة عالمية ، وليست أسمى أخلاقيا ، فالجماعانية لاتزال سليمة كدرع ضد الاستبداد والحكم المتعسف . ومن هنا ، فان حماية الأقليات ينبغى أن تكون جزءا من أى نهج فى الشرق الاوسط . وقد وفر الاسلام تاريخيا صيغا للابقاء على مجموعات من التشريع داخل نظام الحكم نفسه تنطبق على الأفراد على أساس انتمائهم الدينى . واذا ما كان للمسلمين أن يحكموا وفق الشريعة ، فان الأمر يقتضى أن يكون لغير المسلمين الحق فى أن يحكموا وفق شرائعهم وعاداتهم . إن العودة لتلك الأشكال الفريدة من التعدد القانونى والاجتماعى أيسر ، وربما أكثر إلحاحا ، من إنشاء تعددية غربية ، واستعداد الاسلاميين للالتزام بتلك الأشكال اكبر من استعدادهم للالتزام بالسياسات التعددية من طراز وستمنستر .

خامسا ، ينبغى للغرب أن يساعد فى تحقيق نتائج جوهرية فى حل المشكلة العربية الاسرائيلية . إن التحقيق السريع لحق تقرير المصير الفلسطينى ، وقيام دولة فلسطينية فى نهاية المطاف ، هما الترياق الوحيد لتنامى النزعة الراديكالية الاسلامية بين الفلسطينيين . كما أن وضع نهاية متوازنة للنزاع ستساعد فى تقليل السيطرة العسكرية على السياسة العربية لأدنى حد وستساعد فى تبديد الرأى الذى انتشر بصورة عميقة بأن الغرب (المسيحى) يساند اسرائيل (اليهودية) ضد العرب الفلسطينيين (المسلمين أساسا) . قد تكون الحكومات العربية مشغولة بقضايا أخرى غير محاربة اسرائيل (مثل التصدى لتحدى الاسلاميين لحكمها) ، لكن الجماهير المسلمة لاتزال جدّ قلقة بشأن القضية الفلسطينية باعتبارها قضية تتعلق باستيلاء الاجانب على أرض إسلامية أساسا .

لقد ارتفع الضجيج مؤخرا حول مخاوف اسرائيل من المجموعات الاسلامية فى الشرق الأوسط والحشد العسكرى الايرانى . ومع ذلك ، فقد ظلت اسرائيل سنوات طويلة تستغل «حماس» ضد منظمة التحرير الفلسطينية ، وحزب الله ضد سلطات الحكومة الشرعية فى جنوب

لبنان . وكانت اسرائيل لاعبا أساسيا فى مبادلات الأسلحة بالرهائن بين الولايات المتحدة وايران فى قضية كونترا ، وقامت بارسال الاسلحة إلى ايران الخومينى . واليوم ، تشكو اسرائيل من تنامى نفوذ الاسلاميين الذى ساعدت فى دعمه .

ان الكليشيه الجديد للمعلقين الإسرائيليين هو القول بانه ينبغى لحكومات اسرائيل والبلاد العربية أن تصبح حلفاء ضد ايران و« الاصولية الاسلامية » . لكن أمام اسرائيل طريقا طويلا تقطعه قبل أن تتمكن من إبرام مثل هذا الحلف . إذ ينبغى لها أن تعترف بعلاقتها الغريبة مع المجموعات الموالية لايران فى الماضى وانحيازها لايران فى الحرب الايرانية العراقية ، كما يتعين عليها قبول منظمة التحرير الفلسطينية ذات التعدد السياسى باعتبارها المحاور لها فى عملية السلام وبالدولة الفلسطينية باعتبارها المحصلة النهائية . ان مصادقة الكنيست مؤخرا على الاتصالات بالمنظمة خطوة فى الاتجاه الصحيح جديرة بالترحيب ، لكنها ليست كافية ، فهناك حاجة ملحة نوعا ما للقبول الكامل بالمنظمة ، إن عملية السلام الجارية ستحدد شكل القيادة الفلسطينية خلال الفترة القادمة التى تمتد من ثلاث إلى خمس سنوات . كما أن موقف اسرائيل سيؤثر على مدى قوة تحدى الاسلاميين الرافضين فى مواجهة الحكومات العربية التى تساند عملية السلام . ان تأخير التوصل لتسوية مقبولة للفلسطينيين سيشجع «حماس» باعتبارها بديلا من المنظمة ، والاسلاميين باعتبارهم بديلا من الحكومات العربية العلمانية . ان قيام اسرائيل بترحيل مئات من الاسلاميين فى ديسمبر ١٩٩٢ ، بدون تحقيق أى تقدم فى محادثات السلام مع الفلسطينيين ، كان لطمة لمصداقية اسرائيل ، ولعملية السلام ، ولسيادة لبنان . وهو يكشف الكثير عن عصبية اسرائيل وعجز إسحق رابين رئيس الوزراء عن ادراك أن استئصال شأفة «حماس» بدون تقديم تنازلات للفلسطينيين هو تقوية لموقف حماس فى صفوفهم .

واخيرا ، فان الأمر سيقتضى أن يوقف الغرب نهجه الانتقائى بدرجة عالية للتدخل العسكرى ، فأى مسلم ، حتى الذى لا يؤيد الاسلاميين ، سيلاحظ أن الحكومات الغربية كانت راغبة فى التدخل حيثما كان المسلمون يقتلون أو يهددون مسلمين آخرين (فى الكويت ، فى مناطق الأكراد ، فى الصومال) فى حين ظلت تلك الحكومات سلبية حيثما يتم قتل المسلمين بواسطة قوة غير مسلمة (فى البوسنة) . وفى الغرب ، ينظر الى قرار التدخل على انه يجىء نتاجا لمصالح استراتيجية متباينة ، وللجدوى العسكرية ، والاهداف . لكنه فى أحسن الاحوال بالنسبة للمسلمين ، تطبيق للمبدأ القديم للكيل بمكيالين .

وقد لاحظ المسلمون تصاعد نزعة التدخل لدى الغرب ، وبخاصة الامريكيين ، فى العالم

الاسلامى عبر العقد الماضى: سورية (١٩٨٣) ، ليبيا (١٩٨٦) ، ايران (١٩٨٨) ، العراق (٩٠-١٩٩١) ، الصومال (٩٢ - ١٩٩٣) . وفى حين أن الدوافع قد تختلف فى كل حالة ، فان المسلمين يتذكرون أن الجزء الخاص بهم من العالم لم يتعرض من قبل لتدخل عسكرى مباشر من قبل الولايات المتحدة (باستثناء صغير فى لبنان فى ١٩٥٨) . ومن ثم ينبغى ألا يندهش الغربيون من انبعاث الخوف من الاجانب (رهاب الاجانب) تجاه التدخل الغربى ، حتى وان كان لأسباب انسانية . ومن المرجح أن يستغل الاسلاميون رهاب الاجانب هذا لتحدى ومضايقة وأخيرا لإسقاط النظم القائمة . ان التدخلات الغربية ستصبح مقبولة فقط إن هى اصطحبت بنهج منصف إزاء مشكلات المنطقة ، خاصة ازاء القضية الفلسطينية الاسرائيلية والتوزيع غير العادل للثروة بين بلدان البحر المتوسط . وبغير هذا ، قد يثبت أن الكيل الغربى بمكيالين ، والتدخلات العسكرية التى يساء فهمها والانتقائية ، والتركيز على الأمن بشكل متسلط فى تعامل الغرب مع العالم الاسلامى - هو الدفعة التى يحتاج إليها الاسلاميون للاستيلاء على السلطة .